

## القرار ICC-ASP/19/Res.7

اعتمد بتوافق الآراء في الجلسة العامة الخامسة المعقودة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020

### ICC-ASP/19/Res.7

#### استعراض المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي

إذ جمعية الدول الأطراف،

إذ تعترف بالدور المركزي للمحكمة الجنائية الدولية وبإنجازاتها في مكافحة الإفلات من العقاب على الصعيد الدولي، وبصفتها المحكمة الجنائية الدولية الدائمة الوحيدة، استناداً على مبدأ التكامل،  
إذ تعيد التأكيد على الحاجة إلى مواصلة التحسين في أداء عمليات المحكمة وكفاءتها وفعاليتها وبجهود المحكمة في هذا السياق،

إذ تعيد التأكيد بالقرار ICC-ASP/18/Res.7 المعنون "استعراض المحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي"، وإذ تحدد التزامها بعملية شفافة وشاملة تقودها الدول الأطراف لتحديد وتنفيذ تدابير هادفة إلى تعزيز المحكمة وتحسين أدائها، وإذ تشدد على أن نجاح هذه العملية يتطلب إشراك جميع الدول الأطراف، والمحكمة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين،

إذ ترحب باستعداد الخبراء المستقلين للمساعدة في عملية الاستعراض المستمرة من خلال توفير معلومات أساسية إضافية عن استنتاجاتهم وتوصياتهم، حسب الاقتضاء والجدوى،

إذ تأخذ علماً بأن بعض المسائل التي حددها فريق الخبراء المستقلين هي بالفعل قيد النظر الفعلي من جانب المحكمة أو فرق العمل التابعة للمكتب، والميسرين والمحافل الأخرى (المشار إليها فيما يلي بولايات الجمعية أو المكلفين بالولايات)، وبأنه ينبغي مواصلة هذا العمل وتنسيقه مع عملية الاستعراض الأوسع نطاقاً بغية تجنب الازدواجية والاستفادة من أوجه المواءمة،

إذ تشدد على الولايات القانونية لأجهزة المحكمة وجمعية الدول الأطراف، وعلى ضرورة أن تُرشد هذه الولايات المستقلة عملية تقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين والخطوات الإضافية المحتملة التي ينبغي على المحكمة أو جمعية الدول الأطراف أو كليهما معاً اتخاذها، حسب الاقتضاء، تبعاً لطبيعة كل توصية من التوصيات والغرض منها، وللهيئة المحددة لتولي مسؤولية عملية التنفيذ،

إذ تشجع على استمرار انخراط الدول الأطراف والمحكمة وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين، بطريقة فعالة وموجهة نحو تحقيق النتائج، في عملية الاستعراض،

1. ترحب بتقرير وتوصيات استعراض الخبراء المستقلين الواردة في الوثيقة المعنونة "استعراض الخبراء المستقلين للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي - التقرير النهائي" المؤرخة 30 أيلول / سبتمبر

<sup>1</sup>2020، وتأخذ علماً بالطابع المتنوع والدقيق والواسع لتوصيات الخبراء وبالحاجة إلى التطرق إليها بطريقة منظّمة وشاملة وموجّهة نحو النتائج، وبالمرفق الأول من التقرير النهائي الذي يحدّد عدداً من الأولويات المقترحة؛

2. ترحّب بجهود فرق العمل التابعة للمكتب بما في ذلك تيسير عمل الفريق المعني بالتكامل<sup>2</sup> والتعاون<sup>3</sup> والتمثيل الجغرافي والتوازن الجندري<sup>4</sup> وكذلك جهّات التنسيق التابعة للمكتب المعنية بعدم التعاون<sup>5</sup> وفريق الدّراسة المعني بالحوكمة<sup>6</sup> وكذلك أعمال التيسير الأخرى ذات الصلة كجزء من عمليّة الاستعراض<sup>7</sup> وتلحظ ظروف العمل الصّعبة وغير المؤاتية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) في العام 2020؛

3. تشدّد على ضرورة مواصلة احترام وضمان استقلال القضاء والادّعاء العام في المحكمة الجنائية الدولية ونزاهة نظام روما الأساسي طوال عمليّة الاستعراض، فضلاً عن الحاجة إلى ضمان الرقابة الإدارية السليمة والحوكمة والمساءلة الإدارية في جميع أنشطة الادّعاء العام والأنشطة القضائية، ومواصلة مراعاة الولاية التي حدّدها الخبراء المستقلّون لكل توصية من التوصيات الواردة في عمليّة الاستعراض من خلال الاعتراف بتحديد الخبراء المستقلّين للجهة المسؤولة عن كل توصية من التوصيات الواردة في عمليّة الاستعراض؛

4. تقرّر إنشاء آليّة استعراض، تحت رعاية الجمعية، بقيادة ممثّلين اثنين من الدول الأطراف ملتزمين بالتخطيط والتنسيق والمتابعة ورفع التقارير المنتظمة إلى رئاسة الجمعية والمكتب عن تقييم التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المستقلّين والإجراءات الأخرى، حسب الاقتضاء، فضلاً عن المسائل المشار إليها في الفقرتين 18 و19 من القرار ICC-ASP/18/Res.7، وبصفة عامة بموجب أحكام هذا القرار. سيحظى ممثّلا الدولتين الطرف بدعم ثلاث هيئات تنسيق فُطرية لضمان التمثيل الجغرافي المتكافئ. يجب ضمان مراعاة التوازن الجندري في اختيار الممثلين. وسيتولّى المكتب تعيين كل أعضاء آليّة الاستعراض بعد التشاور مع المجموعات الإقليمية، إثر موافقة كل الدول الأطراف من خلال التصويت بالتزام الصّمت، بأسرع ما يمكن على ألا يتعدّى ذلك 60 يوماً من اعتماد القرار الحالي. وستسعى آليّة الاستعراض على وجه التّحديد إلى أن:

أ. تقدّم إلى المكتب، من خلال فرق العمل التابعة له وبالتعاون مع جهّات التنسيق التابعة للمحكمة وبالتشاور الوثيق مع جميع الدول الأطراف والمكلّفين بالولايات ذات الصلة التابعين للجمعية وكذلك المجتمع المدني، اقتراحاً لتصنيف توصيات الخبراء المستقلّين والمسائل المتبقية المتعلّقة

<sup>1</sup> ICC-ASP/19/16

<sup>2</sup> ICC-ASP/19/22

<sup>3</sup> ICC-ASP/19/33

<sup>4</sup> ICC-ASP/19/29

<sup>5</sup> ICC-ASP/19/23

<sup>6</sup> ICC-ASP/19/21

<sup>7</sup> ICC-ASP/18/Res.7, annex I, appendix II, para. 5

بالاستعراض وفقاً للجهة المسؤولة (جمعية الدول الأطراف أو المحكمة أو كليهما) عن معالجة المسألة المعنيتة بحلول 30 نيسان / أبريل 2021؛

ب. تحيل إلى الجمعية كتابةً وإلى المكتب، بعد إكمال تصنيف توصيات الخبراء المستقلين، بالتعاون مع جهات التنسيق التابعة للمحكمة وبالتشاور الوثيق مع جميع الدول الأطراف والمجتمع المدني، اقتراحاً بشأن خطة عمل شاملة لتقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين، بما في ذلك متطلبات اتخاذ إجراءات إضافية محتملة، حسب الاقتضاء، بحلول 30 حزيران / يونيو 2021. وستشمل خطة العمل المقترحة هذه ما يلي:

- (1) إحالة التوصيات إلى المحكمة أو جهاز المحكمة ذي الصلة وإلى ولايات الجمعية، حسب الاقتضاء، للتظنر فيها واتخاذ مزيد من الإجراءات الممكنة، بالتنسيق مع المحكمة؛
- (2) فيما يتعلق بالتوصيات الموجهة إلى جمعية الدول الأطراف أو إلى المحكمة والجمعية على السواء، منح الاختصاص لولاية الجمعية ذات الصلة والمناسبة أو لآلية الاستعراض، بصفتها جهة تنسيق للدول الأطراف، حيثما لا تتواجد ولاية ذات الصلة؛
- (3) تحديد أولويات التوصيات استناداً إلى المرفق الأول للتقرير النهائي للخبراء المستقلين، الذي يتضمن موجزاً بالتوصيات ذات الأولوية؛
- (4) جداول زمنية للأخذ بالتوصيات؛

5. تدعو المحكمة إلى تعيين جهات تنسيق للمشاركة والتفاعل مع آلية الاستعراض في تخطيط وتنسيق ورصد وتقديم تقارير بشأن تقييم التوصيات الواردة في تقرير فريق الخبراء المستقلين، والإجراءات الإضافية المحتملة، فضلاً عن المسائل المشار إليها في الفقرتين 18 و19 من القرار ICC-ASP/18/Res.7، وتنسيق اعتبارات المحكمة الخاصة بالإجراءات الإضافية المحتملة ذات الصلة، وتطلب من جهات التنسيق التابعة للمحكمة أن تقدم إلى آلية الاستعراض وإلى المكتب وإلى جميع الدول الأطراف ردّاً شاملاً على "استعراض الخبراء المستقلين للمحكمة الجنائية الدولية ونظام روما الأساسي - التقرير النهائي"، بالإضافة إلى تحليل تمهيدي للتوصيات الواردة فيه ومعلومات حول النشاطات المعنيتة التي اعتمدها المحكمة بالفعل، بحلول 31 آذار / مارس 2021؛

6. تطلب من المكتب التظنر في تصنيف التوصيات المشار إليها في الفقرة 4 من المنطوق وتبنيه بحلول 30 أيار / مايو 2021 وكذلك خطة العمل المشار إليها في الفقرة 4 من المنطوق بحلول 30 تموز / يوليو 2021؛

7. تطلب من ولايات الجمعية ذات الصلة والمعينة كمسؤولة عن تقييم التوصيات ذات الصلة واتخاذ إجراءات إضافية محتملة بشأنها حسب الاقتضاء، بشأن التوصيات ذات الصلة، أن تبدأ بالتنفيذ في العام 2021 وأن تقدم إلى المكتب نتائجها، بما فيها تلك المتعلقة بالإجراءات المتخذة سابقاً والمقترحات المتعلقة بالخطوات المقبلة بحلول 1 تشرين الثاني / نوفمبر 2021؛

8. تطلب من المحكمة أن تقدم، عن طريق جهات التنسيق التابعة لها، معلومات مَحْيَنَة منتظمة إلى آلية الاستعراض عن التقدم المحرز، بما في ذلك عن أي عوائق تعترض التقدم المحدد، وأن تقيّم التقدم المحرز في تقييم توصيات فريق الخبراء المستقلين والإجراءات الإضافية المحتملة، وأن تقدم تقريراً إلى الجمعية قبل انعقاد دورتها العشرين؛

9. تطلب من آلية الاستعراض أن تقوم، بالتنسيق الوثيق مع جهات التنسيق التابعة للمحكمة وولايات الجمعية ذات الصلة، لتقديم معلومات مَحْيَنَة منتظمة إلى جميع الدول الأطراف عن طريق فرق العمل التابعة للمكتب، عن عملية الاستعراض بما في ذلك عن أي عقبات تعترض التقدم المحدد، لإحاطة الجمعية علماً، كتابةً، بالتقدم الإجمالي المحقق غي عملها، بشكل مثالي قبل 30 حزيران / يونيو 2021، وأن تقدم تقريراً عن عملية الاستعراض إلى الجمعية قبل وقت وافٍ من انعقاد دورتها العشرين، عمّا يلي:

أ. التقدم المحرز في تقييم توصيات الخبراء المستقلين والتدابير المتخذة لتنفيذ عملية الاستعراض وإمكانية اتخاذ إجراءات إضافية محتملة بشأنها؛

ب. التقدم المحرز في عمل ولايات الجمعية ذات الصلة بشأن المسائل المشار إليها في الفقرتين 18 و19 من القرار ICC-ASP/18/Res. 7؛

ج. أي تقدم آخر في عملية الاستعراض؛

10. تدعو الأمانة العامة لجمعية الدول الأطراف للمساعدة في عمل آلية الاستعراض وتطلب من المكتب أن يدعو رئيس قلم المحكمة إلى النظر في إمكانية أن يتيح للأمانة العامة للجمعية الموارد الإضافية اللازمة لدعم آلية الاستعراض، بناءً على طلب منها وفي حدود الميزانية الحالية، فقط عندما يقتنع المكتب بأن عمل آلية الاستعراض يتطلب ذلك؛

11. تؤكد أن آلية الاستعراض ستعمل بطريقة شاملة وشفافة، وتتشاور بانتظام مع جميع الدول الأطراف وأجهزة المحكمة الثلاثة والمجتمع المدني والجهات المعنية الأخرى.